المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: البرنامج النووي الايراني وانعكاساته على المعادلة الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي
اسم الكاتب: د. عمار حميد ياسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2114
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 05:09 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

البرنامج النووي الايراني
وانعكاساته على المعادلة الامنية لدول مجلس التعاون الخليجي

الدكتور
عمار حميد ياسين (*)

يعد موضوع البرنامج النووي الايراني من الموضوعات التي تحظى بأهمية كبيرة في [illegible] بشكل عام والدراسات الاستراتيجية بشكل خاص، وذلك لكونه لا يتعلق بمستقبل [illegible] الإيرانية فحسب بل بمستقبل منطقة الشرق الأوسط ولا سيما منطقة الخليج العربي، [illegible] وثيقة بمستقبل انتشار الأسلحة النووية بين دول المنطقة والذي قد يؤدي الى [illegible] قد يوظف فيها هذا النوع من الأسلحة النووية، لاسيما ان حالة عدم الاستقرار [illegible] الشرق الأوسط وخصوصاً في منطقة الخليج العربي تشكل قوة محفزة لنشر الاسلحة النووية

[illegible] الرغم من الجهود الدولية المبذولة للحد من انتشار الأسلحة النووية مثل معاهدة منع [illegible] (NPT) تموز ١٩٦٨، الا ان حقبة الحرب الباردة وما بعدها شهدت نزوعا قوياً لدى [illegible] لحيازة تلك الأسلحة وانتاجها وتطوير وسائل إيصالها الصاروخي والأمثلة على [illegible] إسرائيل، العراق، إيران، وليبيا)، ولكن محور البحث يدور حول أهمية البحث في [illegible] الإيراني في ضوء الأهمية البالغة للبرنامج النووي الإيراني وتداعياته المستقبلية المحتملة [illegible] والاقليمي ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي.

[illegible] البحث في البرنامج النووي الإيراني من خلال ما أثاره وما زال يثيره هذا البرنامج [illegible] في وجهات النظر بين ايران من جهة والتي تصر على كونه مخصصاً للاغراض

(*) [illegible]

السلمية او من الجانب الآخر الممثل بالولايات المتحدة الأمريكية التي تشكك في توجه
النووي الايراني الذي ترى انه يحوي في ثناياه برنامج نووي عسكري سري يهدف في مح
الى امتلاك السلاح النووي، فمنذ انتهاء الحرب الباردة وأحداث حرب الخليج الثانية العا
الوجود العسكري للولايات المتحدة الأمريكية معطيات سياسية وامنية جديدة في المنطقة
ارتبط بالتحولات في الموازين الاستراتيجية لدول الشرق الأوسط والبعض الاخر ارتب
الإصلاح الداخلي للكيانات السياسية داخل منطقة الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة
بشكل خاص.

ولعل هناك سبباً أخر يمنح البحث في هذا الموضوع أهمية اخرى مضافة من خلال الربط
الإرهاب وبين امتلاك أسلحة الدمار الشامل التي يشكل السلاح النووي العنصر الاهم
خارج النادي النووي ولا سيما الدول التي سميت بالدول المارقة والتي تشمل العراق
الامريكي العام ٢٠٠٣، وكوريا الشمالية، وليبيا، وإيران)، ولقد تعزز هذا الربط بعد أحد
العام ٢٠٠١ والتي نتج عنها تغيير جوهري في الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في ظ
المرافقة للحدث، اذ تحولت من استراتيجية الردع الى استراتيجية الضربة الاستباقية،
المتحدة الامريكية وتطبيقاً لهذه الاستراتيجية على احتلال العراق العام ٢٠٠٣ بحجة
الدمار الشامل، ولقد حفز هذا الاحتلال دولاً اخرى وبقرار ذاتي من جانبها للقيام بتفكيك
مثل (الحالة الليبية)، ولكن من جانب اخر حفز دولا اخرى على الاستمرار ببرامجها
الايرانية) والتي يمكن عدها الحالة الوحيدة على النطاق الإقليمي التي قطعت اشو
برنامجها النووي، اذ ان البرنامج النووي الايراني الوحيد الذي تسعى من خلاله ايران
النووية في ظل البيئتين الإقليمية والدولية ومتغيراتها الراهنة خصوصاً بعد أحداث
والتي أفضت الى احتلال أفغانستان في العام ٢٠٠١ واحتلال العراق العام ٢٠٠٣.

إشكالية البحث:

ان إشكالية البحث تنصب في مدى تأثير البرنامج النووي الايراني على التوازن الإقلي
منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة ومنطقة الخليج العربي بصورة خاصة في حالة
حصول إيران على القدرة النووية (السلاح النووي) في ظل البيئتين الاقليمية والدولية
بعد انتهاء الحرب الباردة ولا سيما بعد أحداث ١١ أيلول العام ٢٠٠١.

فرضية البحث:

انطلاقاً من هذه الإشكالية فأن الفرضية التي سينطلق منها البحث هي ان التوازن الاقليمي الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي يتأثر وبدرجة كبيرة بطبيعة البرنامج النووي الايراني، وان الولايات المتحدة الامريكية تسعى الى فرض اجندة الهيمنة الاستراتيجية الأمريكية على ايران بوصفها جزء من استراتيجيتها الدولية بشكل عام وفي منطقة الخليج العربي بشكل خاص والتي تقتضي ترتيب اولويات التوازن الاستراتيجي على وفق مصالحها وأهدافها والأجندات الاسرائيلية من خلال محاولة اقناع المجتمع الدولي بان الهدف الحقيقي الذي تسعى إيران الى تحقيقه من وراء برنامجها النووي هو امتلاك السلاح النووي وهو ما من شأنه ان يعرض امن المنطقة الخليجية والسلم الدولي لمخاطر التهديدات المحتملة، فضلا اذا علمنا ان إيران على وفق وجهة النظر الأمريكية لها صلة بالإرهاب، فضلاً عن كونها مدرجة ضمن اجندة الاستراتيجية الأمريكية تحت مسمى (دول محور الشر)، ووفقاً لهذه الفرضية فأنه ينبغي الاجابة على عدد من التساؤلات الجوهرية ذات الصلة بالموضوع.

-ماهية العلاقة بين امن الخليج العربي والبرنامج النووي الايراني؟

-ماهي الدوافع الايرانية لامتلاك البرنامج النووي او الحصول على القدرات النووية الفعلية؟

- ماهي الانعكاسات المستقبلية للبرنامج النووي الايراني على دول مجلس التعاون الخليجي؟

-ماهو موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الايراني؟

-ماهي البدائل او الخيارات الخليجية لمواجهة الطموحات النووية الايرانية؟

هيكلية البحث:

تم تقسيم موضوع البحث الى اربعة مباحث، فضلا عن المقدمة والخاتمة، ولقد تناولنا في المبحث الاول: امن الخليج وازمة البرنامج النووي الايراني، وكرس المبحث الثاني لمناقشة الدوافع الايرانية لامتلاك البرنامج النووي الايراني والتي شملت الدوافع السياسية،والاقتصادية،والعسكرية، والامنية اما المبحث الثالث والاخيرفقد تناول القدرات النووية الايرانية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجي والذي تضمن البحث في الانعكاسات المستقبلية الاستراتيجية لبروز القدرات النووية الايرانية على دول مجلس التعاون الخليجي اولا، ثم البحث في موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الايراني ثانيا .

المبحث الأول

امن الخليج وأزمة البرنامج النووي الإيراني

ان الشرق الأوسط ينفرد بروابط جيوستراتيجية متمثلة بوجود بعض الدول الاسلا
مقترباته الجيوبوليتكية، فأيران مثلاً ما زالت ترى في نفسها القوة المؤهلة الابراز (الرقم الص
المعادلة الخليجية، فأمتلاك ايران للاسلحة النووية ولا سيما ببعدها الهجومي سوف يساع
توظيفها بالاتجاهات ذات الميول العسكرية عن طريق تهديد او تدمير المنشأت النفطية في دول
العربي في آن واحد، الامر الذي سيؤدي بالمحصلة الى قطع ما يزيد على أكثر من نصف
الطاقة التي تستوردها دول الغرب وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة[1].

لذلك فأن حجم التهديد الذي يشكله البرنامج النووي الايراني سوف تزداد أهميته مستق
تمكنت ايران من انتاج تلك الأسلحة ودمجها بالصواريخ بعيدة المدى كوسائل إيصال فعالة وم
أطار البيئة الاقليمية والدولية، ومن ثم ممارسة نمط جديد من السلوكيات الاستراتيجية المست
سياسة ردع جديدة عن طريق امتلاك القوة القابلة للتوظيف الفعلي على ارض الواقع، فضلاً
ايران اذا ما تحولت الى دولة نووية فسوف يؤدي ذلك الى تحويل اقليم الشرق الأوسط الى اق
قوتين نوويتين هما (إيران، إسرائيل)، مما سيحفز الدول الاخرى بطبيعة الحال الى البحث ع
استراتيجية لحماية مصالحها وذلك عن طريق الدخول في سباق تسلح نووي مما سيكون له
سلبية حول مستقبل التوازن النووي في بيئة إقليمية غير مستقرة، وهذا ينطبق على دول الخليج
حيال مواجهة الطموحات الايرانية في المستقبل المنظور[2].

كما ان دول الخليج العربي معنية أكثر من غيرها ازاء البرنامج النووي الايراني بحك
الجغرافي والهواجس المقلقة من مخاطر التسرب النووي واثاره البيئية على دول المنطقة، اذ
المنشأت النووية الايرانية قريبة من الدول العربية المطلة على الخليج العربي[3]، اذ يقع مفاعل

---

[1] منعم صاحي العمار، نحو انشاء منطقة خالية من السلاح النووي: دراسة حالة الشرق الاوسط، رسالة ماجستير، جامعة
العلوم السياسية، بغداد، ١٩٨٩، ص٥٨.

[2] وائل محمد اسماعيل العبيدي، وعلي حسين، اثار الاستراتيجية التسليحية النووية الايرانية على مستقبل الامن الوطني ال
كلية التربية، العدد (٥)، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٤، ص٣٤٧- ٣٤٨.

[3] عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ايران بين التخصيب والترهيب، قناة العربية الفضائية، ١٦ نيسان ٢٠٠٦، الموقع
الانترنت:.http://www.alarabiya.net

بعد احد اهم مرافق المشروع النووي الايراني على بعد (٢٨٠) كم من مدينة الكويت[١]، ويعتمد هذا المفاعل على التقنية النووية الروسية مما يجعل المسألة أكثر تعقيداً اذ ان التقنية الروسية لها سجل سلامية فيما يتعلق بالسلامة مثل كارثة تشرنوبل العام ١٩٨٦ هذا من جانب، ومن جانب اخر سيهدد الصعيد الامني لدول مجلس التعاون الخليجي، لا سيما اذا ما أعلنت ايران امتلاكها للسلاح النووي، الأمر الذي سيؤدي الى تزايد مديات النفوذ الايراني في المنطقة، ويعزز مواقفها الساعية الى فرض تحديات على الوجود الامريكي في منطقة الخليج العربي[٢].

هذا فأن دول الخليج العربي صعدت سقف مطالبها لايران بأنهاء برنامجها النووي، بيد ان المطالبة لم تكن مباشرة، وفي هذا الصدد قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي (عبد الرحمن العطية) ان البرنامج النووي الايراني ليس له ما يبرره خاصة في ظل مطالبتنا للمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي خالية من الأسلحة النووية وبرامج الدمار الشامل وفي ذلك الامر اشارة صريحة الى طبيعة البرنامج النووي الايراني والتهديدات الأمنية التي قد تترتب عليه[٣]. اذ يرى بعض المختصين في الدراسات الاستراتيجية ان غايات ايران من امتلاك القدرة النووية الفعلية هي[٤]:

١. ردع التهديد الامريكي في المنطقة الخليجية.

٢. ايصال تهديدات مبطنة الى دول الخليج العربي مفادها ان منشاتهم النفطية وطرق المواصلات البحرية هي رهينة التدمير النووي الايراني.

٣. دفع مجلس التعاون الخليجي بقبول فكرة مشاركتهم في أي ترتيبات محتملة تتعلق بامن الخليج

٤. ان حيازة ايران للقدرة النووية الفعلية سوف يعزز أمكانية تصدير الثورة الاسلامية وتصبح ركيزة للحركات الإسلامية الموالية لإيران في العالم.

---

١. للمزيد ينظر: رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الايراني، مختارات ايرانية، العدد (٦٢)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، ايلول، ٢٠٠٥، الموقع: http"//www.acpss.ahram.org.

٢. د. فاضل بن عثمان بن صقر، مصدر سبق ذكره.

٣. للمزيد ينظر: رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الايراني، مصدر سبق ذكره.

٤. للمزيد ينظر: السباق الجديد في امريكا: الفرصة التاريخية لايران، ملفات ايرانية، موقع البينة، الموقع على شبكة المعلومات الدولية http://albanah.net.3/5

٥. د. هشام صاحي العمار، رغم سعيها الحثيث لاكتساب القدرة النووية، هل تمتلك ايران استراتيجية نووية، دراسات اسيوية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص٤٥.

كيف نستطيع تحليل ذلك؟

منذ انتهاء الحرب العراقية- الايرانية ١٩٨٠- ١٩٨٨ بدأت ايران تتبنى استراتيجية تتمحور منطلقاتها الرئيسة على تصدير الثورة الايرانية وتحريض الدول المحيطة على القيام بثورات مشابهة، ولكن تجربة الحرب العراقية- الايرانية والخسائر البشرية والاقتصادية وتجميد خطط التنمية يتعلق بمسالة حسم الصراعات الداخلية جعل ايران تنهج نحو استراتيجية جديدة ذات سمات واقعية مفادها: اعادة البناء الداخلي في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية المختلفة، وبناء علاقات ودية قائمة على مبادئ التعاون والثقة المتبادلة مع دول الجوار وتقليص مضامين التهديدات الثانوية والرئيسة، ومما ساعد على تعزيز اسس هذه الاستراتيجية هو وصول الاصلاحيين بقيادة الرئيس الايراني السابق محمد خاتمي في تولي السلطة في ايران، اذ استطاعت تحقيق نجاحات ملحوظة في دائرة محيطه الاقليمي منها فرض الحصار على العراق وتقليص واضعافه واذابة دوره الاقليمي في المنطقة، فضلاً عن احتلال العراق وافغانستان من قبل المتحدة الامريكية لتكون بذلك ايران هي القوة الاقليمية ذات الدور المؤثر في سياق سياسات اذ ان احداث حرب الخليج الثانية أدت الى دخول منطقة الخليج العربي في حالة من التغير سيطرة المتغير الامريكي، ولكن بالمقابل نرى بأن هناك تصور بأن الدور الاقليمي في السياسة لمصلحة ايران، لا سيما في ظل حالة الفراغ الاستراتيجي التي خلفها انهيار النظام العراقي الولايات المتحدة الامريكية له في العام ٢٠٠٣، فضلاً عن حالة الارباك التي اصابت النظام العربي، والارتفاع الملحوظ في اسعار امدادات الطاقة، مما ساهم بتوفير سيولة مالية كبيرة بداية الحقبة الايرانية، وهو ما بدا واضحاً عن طريق جهودها المتواصلة علناً وسراً لامتلاك النووية الفعلية[٢].

ولقد اسهمت الامكانات البشرية والاقتصادية والعسكرية والجيوبولتيكية المتوافرة والشعور القومي المتجدد، فضلاً عن ضعف البلدان العربية، واستقلال بلدان آسيا الوسطى عن الاتحاد السوفيتي السابق وبقائها بلاداً ضعيفة وبحاجة لمساعدة المتغير الخارجي، فضلاً افغانستان في تسعينات القرن الماضي والحرب الاهلية فيه، وتراجع دور العراق بعد حرب وتنامي المد الديني الاصولي، والمأزق الأمريكي في افغانستان والعراق والشرق الأوسط عموماً

---

[1] د. محمد عبد السلام، بصورة ما كان عام ٢٠٠٧ هو عام ايران في الشرق الاوسط، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، الانترنت:. http://www.swissinfo.com

[2] د. محمد عبد السلام، مصدر سبق ذكره.

عد النظام الايراني لان يلعب دوراً فاعلاً في المنطقة، لا سيما بعد احداث ١١ ايلول العام ٢٠٠١، اذ قدم خدمات للولايات المتحدة الأمريكية في افغانستان بهدف إسقاط نظام طالبان ولكي يكون لها دور مؤثر في النظام البديل وهذا ما تحقق له، كما قدم مساعدات ومعلومات استخبارية غير مباشرة لإسقاط النظام العراقي السابق منطلقاً من فكرة مؤداها بأنه سيكون له دور فاعل ومتميز في النظام البديل عن طريق حلفائه ومجاورته للعراق وهذا ما تحقق على ارض الواقع[١].

بعد الحرب التي قادها التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية في افغانستان بحجة مكافحة الارهاب، ومن ثم الحرب على العراق العام ٢٠٠٣، أصبحت الولايات المتحدة الامريكية على تماس مباشر مع المقتربات الجيوبوليكتية لايران، اذ عدت ايران هذا التواجد الاقليمي (المتغير الامريكي في العراق) مصدر تهديد حيال مصالحها الحيوية، فضلاً عن ان ايران كانت قلقة من ان تكون هي المستهدفة التالية ضمن أجندة الاستراتيجية الامريكية الجديدة في اطار الحرب على ما يسمى بالارهاب[٢]، كما ان ايران عبرت عن مخاوفها المحتملة من قيام الولايات المتحدة الامريكية بالأعداد لترتيبات اقليمية تسمح للنفوذ الاسرائيلي بالتواجد في العراق على مقربة من التخوم الايرانية، وكذلك تصاعد حدة الضغوط الامريكية على غالبية دول المنطقة ولا سيما ايران من اجل تعزيز عملية التحول الديمقراطي وتحقيق الاصلاح السياسي والاقتصادي واحترام وحماية حقوق الإنسان[٣].

وفي ربيع العام ٢٠٠٣ عرضت ايران على الولايات المتحدة الامريكية التعاون معها عن طريق توظيف النفوذ الايراني للمساعدة على تحقيق الاستقرار في افغانستان والعراق مقابل التزام الولايات المتحدة الامريكية بالاعتراف بالجمهورية الاسلامية الايرانية، وان تبدي ادارة البيت الابيض سياسات ذات طابع اكثر مرونة حيال البرنامج النووي الايراني، أي ان ايران تجعل الاستقرار الاقليمي في المنطقة رهناً بالسياسيات الامريكية تجاه الملف النووي الايراني[٤].

حسن العودات، صعود القوات الايرانية واثر ذلك على منطقة الشرق الاوسط (تحليلات)، المعهد الدولي للحوار العربي الامريكي ٤/١٢/ ٢٠٠٦، الموقع على شبكة الانترنت: http://www.aaedialogue.org.

ينظر: عمر وجمال علي، صعود ايران لقوة اقليمية، قراءات استراتيجية، العدد (١)، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الثانية عشر، يناير، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٢٨-٣٥.

[2] The quote from ahomeland security report is found in ericlipton, arosier view of terror-like nations, international herald tribune, april, 2005, p, 5.

كيهان احتيشامي، موقف ايران الدولي بعد سقوط بغداد، في السياسة الخارجية الايرانية في مرحلة بعد سقوط بغداد، ترجمة: المركز العربي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد (٦)، السنة الاولى، نوفمبر، ٢٠٠٥، ص٢٤.

[4] the quote from ahomeland security report, op, cit, p, 5.

واتساقاً مع ذلك فأن المسؤولين الايرانيون كانوا متفاجئين من سياسات الادارة الامريكية الجديدة، اذ عدوا ان الحديث عن مراجعة جديدة للوضع النووي الراهن يعد بمثابة تهديد ضمني بتوظيف الاسلحة النووية ضد الخصوم المحتملين، فضلا عن ان اهتمام واشنطن بالاسلحة النووية الصغيرة (Mini- Nukes) جعل حتمية التهديد بأستخدام هذه الاسلحة ضد الدول المتهمة بأنتهاك معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT) اكثر مثاراً للقلق بالنسبة لايران، اذ جاء موضوع تخصيص اموال امريكية لدعم المعارضة الايرانية في منتصف العام ٢٠٠٣ الى جانب الوجود العسكري الامريكي في العراق ليشير القادة الايرانيين الى التفكير بجدية في مسألة التهديد بتغير النظام الايراني[1].

وامتداداً لذلك فأن الاحتلال الامريكي للعراق العام ٢٠٠٣ وما رافقه من تداعيات مع بروز ازمة البرنامج النووي الايراني أربك امن المنطقة واستقرارها، لا سيما بعد اختلال التوازن الاستراتيجي فيها لمصلحة ايران كما ذكرنا، وهذه التداعيات والتهديدات، حفزت الدول الخليجية الى السعي لتحقيق توازن في علاقاتها مع بقية الأطراف عن طريق استمرار سلسلة التحالفات الدولية سواء مع الولايات المتحدة الامريكية او مع حلف الناتو والذي من المحتمل ان يقوم بدور فاعل في امن المنطقة الخليجية خاصة ان بعض الدول الخليجية تسعى للحصول على صفة حليف استراتيجي من خارج حلف الناتو، اذ ترى هذه الدول ان هذه الصفة سوف تنعكس بالايجاب على امن الخليج العربي، وللدلالة على ذلك نستطيع الاشارة الى قول وزير الخارجية الكويتي د. محمد الصباح السالم: (ان تصنيف الكويت كحليف رئيس للولايات المتحدة الامريكية من خارج اطار حلف الناتو ينعكس ايجابا على منطقة الخليج العربي)[2] ، لا سيما اذا علمنا ان الدول الخليجية تدرك ان ايران ترى في منطقة الخليج العربي موضع نفوذها الطبيعي في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، كما ان الدول الخليجية لها مصلحة مهمة في حماية مواردها النفطية وتنميتها من خلال الاستثمارات وخاصة الاجنبية منها والتي تبحث عن بيئة امنة، حيث تفيد توقعات وكالة الطاقة الدولية زيادة حجم الطلب على امدادات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) بنسبة ٥٠% من الحجم الحالي البالغ (٨٢) مليون برميل يومياً ليصل الى (١٢١) مليون برميل يومياً عام ٢٠٣٠[3]، فضلاً عن ان ما يثير هواجس الدول الخليجية هو التباين الواضح في

---

[1] The quote from ahomeland security report, op, cit, p, 5-6.

[2] أ.د. حميد شهاب احمد، العراق ومنطقة الخليج، دراسة مقدمة الى مؤتمر حول تحديات الامن الاقليمي ومستقبل السلام في بيئة اقليمية متغيرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٢.

[3] احمد الامام، امن الخليج (التدويل) افضل من هيمنة امريكا، الموقع على شبكة الانترنت:
affaire/topic/2006/12/1.www.islamonline.net/arabic/politcs/arabic

الخطاب الرسمي الايراني تجاهها الذي يتراوح بين محاولات التهدئة وتطمين هذه الدول تجاه النوايا الايرانية، وإظهار الرغبة في بناء علاقات قوية معها وبين تهديد هذه الدول بالاستهداف العسكري اذا تم استخدام اراضيها من قبل القوات الامريكية[١] ففي ظل تصاعد ازمة الملف النووي الايراني اشار قائد الحرس الثوري الايراني (محمد علي جعفري) في تصريح له اثناء مؤتمر صحفي العام ٢٠٠٨ قائلاً: (اما فيما يخص المنفذ الرئيس لامدادات الطاقة في منطقة الخليج فأن ايران ستفرض قيوداً على حرية الملاحة في الخليج ومضيق هرمز واضاف بالقول"اذا استخدم اعداؤنا الخارجيون تراب الدول الاقليمية لشن عدوان على ايران فأن حكومات هذه الدول ستتحمل المسؤولية وسيكون من حقنا الطبيعي ان نتعامل مع قدراتها العسكرية كما نتعامل مع اعدائنا)[٢].

واتساقاً مع ذلك فأن الوجود العسكري الامريكي في الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص والذي يتقاطع مع الرؤيا الايرانية، فضلاً عن إهمال دول الخليج العربي لاي دور ايراني في امن منطقة الخليج العربي سيحفز ايران الى زيادة كفاءة قواتها العسكرية عن طريق امتلاك الرادع النووي بهدف زرع القناعة والادراك لدى الخصوم المحتملين بأنها مستعدة للدفاع عن امنها ومكانتها في الساحة الاقليمية[٣].

ومن هنا ترى إيران بأن الوجود العسكري الامريكي مدعاة لعدم الاستقرار والتأثير السلبي على مستويات الامن الاقليمي والدولي في منطقة الخليج العربي، ولقد أكد هذا التوجه (يحيى رحيم صفوي) القائد العام للحرس الثوري الايراني السابق عن طريق كلمة له أمام رجال القوة البحرية في الحرس الثوري والتي دعا فيها دول الخليج الى التعامل مع ايران لتحقيق الأمن والاستقرار الدائمين في المنطقة بعيداً عن تأثيرات المتغير الخارجي (الولايات المتحدة الامريكية)، وذلك لان امن منطقة الخليج يشكل الشريان الاقتصادي الحيوي في العالم[٤].

ولعل هذه البيئة الدولية هي التي عززت من رغبة ايران في الاستمرار ببرنامجها النووي والتفكير في إضافة الأسلحة النووية الى أجندة سياستها الأمنية والعسكرية، فضلاً عن دوافع أخرى

---

١. السيد شهاب احمد، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

٢. بلال صادق، امن منطقة الخليج بين الترغيب والترهيب، الموقع على شبكة الانترنت:
www.news.bbc.com.uk/hi/arabic,28/6/2008.

٣. سليم مطر الخلاف، القدرات النووية الايرانية المنظور الدولي والاقليمي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٢)، مركز الدراسات السياسية بالاهرام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٥١.

٤. السيد مؤيد الخزار، العلاقات الايرانية- الامريكية بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ رؤية تحليلية، دراسات ايرانية، العددان (١-٢)، مركز الدراسات الايرانية، جامعة البصرة، ٢٠٠٥، ص٣٧.

جاءت مع تحول الاستراتيجية الامريكية من (سياسة الاحتواء المزدوج) في التسعينات من القرن الماضي الى سياسة تغيير النظام الايراني بعد العام ٢٠٠١[1].

أما على الصعيد الاقليمي فأن أهم الدوافع التي حفزت ايران الى التمسك بحقها في ... التكنولوجيا النووية هي عامل البيئة الاقليمية غير المستقرة المحيطة بأيران فهي محاطة بقوى عظمى مثل(العراق سابقا)، اوغير موثوق بها (باكستان وروسيا) او متحالفة كليا مع الولايات المتحدة الامريكية (اذربيجان، تركيا، افغانستان)، فضلاً عن مؤشرات عدم الاستقرار المتمثلة في توسيع نطاق الوجود العسكري الامريكي في آسيا الوسطى والقوقاز، ولا سيما في دول تمثل المحيط الاستراتيجي الحيوي لايران مثل تركيا، اذربيجان، افغانستان، والعراق[2].

وتأسيساً على ما تقدم نرى ان المشكلة تكمن في الاصرار الايراني على امتلاك دورة وقود كاملة تتضمن مرافق لتخصيب اليورانيوم واعادة معالجة البلوتونيوم لا تعني الا كون البرنامج النووي الايراني ذو طبيعة عسكرية كما تؤكد ذلك وجهة النظر الغربية، ولا سيما الامريكية والاسرائيلية فأستمرار ايران في برنامجها النووي كان ولا يزال عاملاً مهماً وفاعلاً في تأجيج النزاع على المستوى الدولي والاقليمي، فضلاً عن ما يحمله في ثناياه من تهديدات امنية- عسكرية ستنعكس سلباً على استقرارية المعادلة الامنية الخليجية مستقبلاً[3].

المبحث الثاني

الدوافع الايرانية لامتلاك البرنامج النووي

في الواقع هناك العديد من العوامل التي دفعت ايران الى الحصول على التكنولوجيا النووية ... استحوذ البرنامج النووي الايراني وما يزال على حيزا كبيراً من اهتمامات الحكومات الايرانية المتعاقبة لاسيما ان ايران تقع في بيئة اقليمية غير منضبطة من الناحية الامنية، فضلا عن انها تقع من الناحية الجيوبوليتكية بين اغنى منطقتين في العالم هما منطقة الخليج العربي، ومنطقة بحر قزوين، وثمة تنافس دولي محموم وخاصة من قبل الولايات المتحدة الامريكية للسيطرة على هاتين المنطقتين اللتان تمتلك...

---

[1] Rafsanjani says Tehran ready to cooperate if there is change in us policy, voice of the iri net work (tehran), june 21, 2002, in B.B.C monitoring, june 22, 2002.

[2] فتوح ابو الذهب، ازمة البرنامج النووي الايراني والتداعيات المحتملة على امن المنطقة، شؤون خليجية، العدد (٤٥)، المجلد ... مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الامارات، ٢٠٠٦، ص١٤.

[3] علي المليجي علي، الملف النووي الايراني ظروف التصعيد وسيناريوهات المستقبل، مجلة كلية الملك خالد العسكرية، العدد (...) بتاريخ ٢٠٠٥/٢/١، الموقع على شبكة الانترنت: http://www.kkmaq.gov.sa.

موقع خاص في اجندة الاستراتيجية الامريكية العالمية، بحكم ثرواتها الهائلة من امدادات الطاقة، كما ان لايران امتداداتها العرقية والمذهبية المتشابكة مع العديد من دول الجوار الجغرافي مع ما يعنيه ذلك من احتمالية نشوء تهديدات متوقعة او محتملة للمقتربات الأمنية الايرانية[1].

ومن هنا فقد تكون الأسباب التالية من بين الدوافع المهمة لولوج ايران للنادي النووي وامتلاكها قدرات نووية:

١. تعزيز الاعتماد الذاتي الدفاعي لايران ومديات التقدم العلمي الذي وصلت اليه على الساحة الاقليمية والدولية.

٢. تدعيم المكانة الاقليمية والدولية لإيران بالمقارنة مع دول تقع ضمن أطار إقليم الشرق الأوسط مثل إسرائيل، وذلك لتحقيق التكافؤ والمساواة معها ضمن أطار المعادلة النووية في الشرق الأوسط.

٣. القدرة التأثيرية للسلاح النووي من الناحية السياسية والاستراتيجية، اذ توفر هذه الاسلحة سياسات ردعية فعالة وتحقق التوازن النووي في اقليم الشرق الأوسط، ولا سيما مع قوى نووية بارزة مثل اسرائيل.

٤. الوجود العسكري الامريكي في اقليم الشرق الأوسط وما يفرضه من تهديدات مستقبلية ازاء ايران، فضلاً عن محاولات تكريس العزلة الدولية ازاءها، كونها محاطة بقوى نووية من ثلاث جهات روسيا وكازاخستان من الشمال، واسرائيل من الغرب، والهند وباكستان من الشرق.

٥. انتشار التكنولوجيا النووية وسهولة الحصول عليها خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في العام ١٩٩١.

٦. رخص تكاليف التسلح النووي نسبياً، وفي الوقت نفسه امكانية القدرات النووية على تحقيق الاهداف الاستراتيجية بتكلفة اقتصادية قليلة نسبياً.

٧. التوظيف العلمي المدروس للمادة الرابعة من معاهدة منع الانتشار النووي (NPT) (الاستخدام السلمي للطاقة النووية) وذلك لاغراض بناء قدرات نووية عسكرية.

وبناءً على ذلك سوف نتناول الدوافع الايرانية لامتلاك البرنامج النووي والتي تنقسم الى:

أولاً- الدوافع السياسية. ثانياً- الدوافع الاقتصادية. ثالثاً- الدوافع العسكرية. رابعاً- الدوافع الامنية.

---

[1] سامي العمار، التسليح النووي الايراني، نظرة جيوستراتيجية في حيثياته، اوراق استراتيجية، العدد (٢٩)، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، السنة الثانية، شباط، ٢٠٠٠.

اولا- الدوافع السياسية:

من المعروف ان حصول اية دولة على السلاح النووي سيدفعها الى التحرك بحرية
اطار تقدير سياساتها الخارجية والداخلية بعيداً عن الضغوطات الدولية الاقليمية، فضلاً عن
ذات قدرة اكبر في مواجهة الضغوطات العالمية حيال تسوية ازماتها السياسية مع الدول الكبر

ومن هنا فأن البرنامج النووي الايراني له دوافع سياسية واضحة تنقسم الى مستوي
وخارجي (اقليمي ودولي)، فعلى المستوى الداخلي، فأن البرنامج النووي الايراني ترتبط دوافع
وثيقاً بمبررات الوحدة الوطنية، بعدها الأساس المتين الذي يلتف من خلاله الايرانيون حو
الامام والدستور والبنية الأساسية للنظام الأساسي، ولقد أشار علي خامنئي الى هذه الحقيقة
أصبحت أحالة الملف النووي الايراني الى مجلس الامن حقيقة واقعة، اذا عد المشروع النو
رغبة شعبية عظيمة، وحق من حقوق الشعب الايراني، وان التراجع عنه هزيمة وهدم للاستقلال
الوطنية[2].

وفي الصدد نفسه صرح علي اكبر ولايتي وزير الخارجية الايراني الاسبق اذ قال:
تنازل مقابل الضغوط الدولية والاوربية بخصوص البرنامج النووي الايراني سوف يؤدي
النظام بأكمله)[3].

اما على المستوى الخارجي فأنه لا يمكن فهم الطموحات النووية الايرانية بمعزل عن
الخارجية الايرانية، وعليه فمن الضروري النظر الى هذا البرنامج في ضوء المحددات والث
سياسة ايران الخارجية والتوازنات الجديدة في اقليم الشرق الاوسط، فالسياسة الخارجية الايرانية
الشاه لم تخف اطماعها الاقليمية والدور الذي يمكن ان تضطلع به في اقليم الشرق الاوس
والخليج العربي خصوصاً، اذ اصبح الخليج العربي يكتسب اهمية فائقة في اجندة السياسة
الايرانية ولا سيما بعد التغيرات التي شهدتها البيئة الاقليمية والدولية بعد حرب الخليج الثا
١٩٩١ وتفكك الاتحاد السوفيتي مما ادى الى تجديد الطموحات الايرانية بممارسة دور القي

---

[1] د. سلمان رشيد سلمان، السلاح النووي والصراع العربي- الاسرائيلي، دار ابن خلدون للنشر، بيروت، ١٩٧٨، ص

[2] د. ستار جبار علاوي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته الاقليمية والدولية، سلسلة كتب ثقافية (١٠)، دار الحكمة
ص١٣٠.

[3] رأي تاكية، ايران الخفية- الشطرنج السياسي السري لجمهورية ولاية الفقيه- تناقضات السلطة في الجمهورية الاسلا
العربي، القاهرة، ٢٠٠٧، ص١٠٥-١٠٦.

بالمحصلة لكي تصبح لاعباً اقليمياً فاعلاً في شؤون المنطقة، فضلاً عن ذلك فأن نتائج تفكك الاتحاد السوفيتي السابق قد اعاد ربط ايران بآسيا الوسطى والقوقاز[١].

هذا يؤشر لنا حقيقة مفادها: ان ايران بدأت بمراجعة اولويات سياستها الخارجية واعطاء اهمية لدورها الاقليمي حيال منطقتين رئيستين في عمقها الجنوبي (الخليج العربي)، وعمقها الشمالي (آسيا الوسطى)[٢]، اذ نرى ان عقد التسعينات من القرن الماضي قد شهد استمراراً للأطماع الاقليمية بالتوسع في منطقة الخليج العربي، ولا سيما فيما يتعلق بادعاءاتها بعائدية مملكة البحرين[٣]، واصرارها على التسمية الفارسية للخليج العربي الى جانب قضية الجزر الاماراتية الثلاث (ابو موسى، طنب الصغرى، وطنب الكبرى).

واتساقاً مع ذلك فأن التلويح بمعادلة السلاح النووي الايراني تعد عامل ضغط سياسي على دول الشرق الاوسط، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، اذ انه سوف يجعل تغيير ميزان القوى لصالح ايران في منطقة الخليج العربي، مما تدفع بالجهود التي قامت بها الدول الخليجية من خلال السنوات الاخيرة، ولا سيما فيما يتعلق بقدراتها الدفاعية والاقتصادية وتطوير نفوذها السياسي والدبلوماسي اقليمياً[٤].

وبما ان ايران تسعى لان تصبح قوة اقليمية يحسب لها حسابها في المنطقة بحيث لا يمكن اقصاءها من اية سياسة اقليمية بدونها، فانها رأت بان تعزيز مكانتها لابد وان يتزامن مع تعزيز القدرات العسكرية ولا سيما في الجانب الاستراتيجي النووي مما يسهم في وضع ايران كلاعب اقليمي بارز ضمن مصاف الدول الرئيسة في اقليم الشرق الاوسط[٥].

الاستراتيجي العربي للعام ١٩٩٢، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٤٥.

د. جواد بشارة، ايران وتحديات العقيدة والثورة، مركز الدراسات العربي- الاوربي، ب.ن، ١٩٩٩، ص١١١.

البحرين ومنطق التغيير، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (١٣١)، ص١٠٣.

خالد الفرج، استراتيجية مقدمة لمجلس التعاون الخليجي لمواجهة الانتشار العسكري والاقليمي، مؤتمر مخاطر وتداعيات على مجلس التعاون الخليجي، الموقع على شبكة الانترنت:

. 17/6/2008.http://www.

عبد الستار القصاب، التأثير الجيوستراتيجي في سياسة التسلح الايرانية، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدرسات بغداد، العدد (٢٢)، بغداد، ٢٠٠٠، ص٣٤.

ثانياً- الدوافع الاقتصادية:

ان بعض الدول قد تجد في السلاح النووي خياراً ذي كلفة اقل من الدخول في اط
تسليح تقليدي ذي كلفة اقتصادية باهضة، اذ ان الاسلحة النووية يمكن ان تؤمن استقلالية وأم
كسلاح ردعي حيال اية طموحات عدوانية[1].

اذ يطرح الايرانيون الدافع الاقتصادي لاقامة المحطات النووية المتمثلة في تأمي
النووية البديلة عن الطاقة الاحفورية، وذلك بسبب تراجع احتياطي النفط والغاز والتكاليف
لاستخراجه[2]، وبهذا الصدد تشير الحكومة الايرانية الى ان البرنامج النووي الايراني يرمي
٢٠% من طاقتها الكهربائية عن طريق الطاقة النووية السلمية وذلك لتخفيض استهلاكها من
الطاقة التقليدية، وتحقيق النسب الحالية من اجل توفير ثرواتها الطبيعية من النفط والغاز
لاغراض التصدير، ومن ثم الحصول على عوائد مالية تعود بالنفع على ايران، لا سيما في ظ
السكانية المطردة وخطط التنمية الاقتصادية الطموحة للبلاد، كما ان ايران تعدها ضرورة
الظروف التي شهدها من تقليل صادراتها النفطية بسبب العقوبات المفروضة عليها من قبل
الدولي وما تسببه من خسائر اقتصادية لها[3].

وبهذا الشأن صرح وزير خارجية ايران الأسبق كمال خرازي في ٥ اكتوبر العام
نصه: (نحن بحاجة الى ان ننوع مصادر طاقتنا فخلال العقود القادمة ستنفذ احتياطاتنا
والغاز، لذلك لابد من الوصول الى المصادر البديلة الاخرى للطاقة، فضلاً عن منافعها
ميادين الطب والزراعة والصناعة، وان الولايات المتحدة الامريكية ليست مختلفة عن ايران
تمتلك امدادات طاقة واسعة ولكنها تمتلك في الوقت نفسه منشأت للطاقة النووية، وعليه
خطأ في سعينا للحصول على التكنولوجيا النووية السلمية بموجب معاهدة حظر انتشار الاسل
تموز ١٩٦٨)[4].

---

[1] كينث والتز، انتشار الاسلحة النووية- الاكثر قد يكون الافضل، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٣، ص
[2] نور عبد الاله عجرش، البرنامج النووي الايراني والتوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط، رسالة ماجستير، جامعة
العلوم السياسية ، بغداد، ٢٠٠٧، ص٢٣٦.
[3] احمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الاماراتي- التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية
للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (٣)، القاهرة، ١٩٩٨، ص٣١٤-٣١٥.
[4] حسن بن عبيد القنطيطي، البرنامج النووي الايراني- الواقع والتحديات، مجلة الوطن، العدد (١٢١)، باريس، ١٩٩٨، ص

واتساقاً مع ذلك فان ايران حسب رؤيتها القائمة على انتاج الطاقة الكهربائية من المفاعلات النووية ومن ثم توفير امدادات الطاقة الاحفورية (النفط والغاز الطبيعي) لاغراض التصدير، فان ذلك يقابله حقيقة مفادها: ان مفاعل بوشهر والتقديرات المحتملة من اكتماله عام ٢٠٢٠ فانه لن تزيد نسبة الانتاج النووي فيه عن (٧٠٠٠) ميغاواط أي ما سيوفر من طاقة مقدارها ١٠% فقط مما تستهلكه ايران من الغاز الطبيعي والنفط مما يعني حاجتها الى مفاعلين نوويين بحجم مفاعل بوشهر في ظل احتياجاتها والتي تصل الى مستويات ٢٠% من الطاقة الكهربائية، وعليه فأن ايران ادركت هذا واعلنت عن بناء نحو عشرة مفاعلات تتوزع على رقعة جغرافية واسعة من البلاد[١].

وفي السياق نفسه أشار المختصين الغربيين بان الاهداف الاقتصادية المشار اليها لا تبدو مقنعة بالنسبة لايران، اذ ان المفاعلات سوف تكلف مليارات الدولارات، وان ايران تمتلك بالمقابل احتياطياً ضخماً من امدادات الطاقة يمكن توظيفه للحصول على الطاقة الكهربائية بكلفة لا تتعدى ٢٠% من كلفة اغلب مفاعلاتها في جنوب البلاد، وهو ما يقلل من فرص وامكانيات الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة الكهربائية لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية للمدن والمصانع الايرانية[٢]. كما ان ايران لا تمتلك الا مكامن محدودة من اليورانيوم اللازم لانتاج الطاقة النووية على الرغم من الاعلان عن اكتشاف مناجم جديدة لليورانيوم، اذ ان كل ما تمتلكه من اليورانيوم النقي لا يسد حاجتها الا لبضعة اسابيع لتغطية متطلبات محطة بوشهر الكهرونووية فقط، فضلاً عن ان خام اليورانيوم يحتاج الى تكاليف مرتفعة لاغراض الانتاج واسعار مرتفعة جداً في الاسواق العالمية[٣].

الدوافع العسكرية:

ان الدوافع العكسرية هي الأكثر أهمية للبرنامج النووي الايراني، اذ يعد العامل العسكري من اهم العوامل المؤثرة في مجمل التطورات الاستراتيجية لاية دولة بشكل عام وفي علاقاتها مع محيطها الاقليمي ضمن البيئة الاقليمية بشكل خاص[٤].

وعليه فأن امتلاك الاسلحة النووية المتقدمة يعد في الوقت الحاضر من الاولويات الاساسية التي تقاس مدى قوة الدولة وتأثيرها، فالدول تهتم بتسليح جيوشها وتحسين كفاءة منظوماتها الدفاعية

---

١. نشار جبار علاوي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته، مصدر سبق ذكره، ص١٤٦.

٢. محمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني، مصدر سبق ذكره، ص٣١٥.

٣. محمد ابراهيم محمود، الازمة النووية الايرانية- تحليل الاستراتيجيات وادارة الصراع، الموقع على شبكة المعلومات Htpp://www.ahram.org.eg

٤. للمزيد ينظر هاشم نعمة، مبادئ العلاقات الدولية، شركة اياد للطباعة، بغداد، ١٩٨٧،ص١٤٨.

والهجومية من اجل الحفاظ على مصالحها وقيمها، وتعد مسألة الامن القومي وسلامة كيان الدولة مقدمتها، وايران هنا واحدة من هذه الدول التي سعت وبشكل دائم الى بناء وتحديث قواتها العسكرية.

وانطلاقاً من ذلك فقد تركت حرب الخليج الثانية العام ١٩٩١ انطباعات لدى صناع القرار الايراني الاول: مفاده حتمية تحقيق ايران للقدرات الذاتية العسكرية، اما الثاني: فهو يتعلق بمسألة تطوير قدرات واسلحة الدمار الشامل، والثالث: ان التكنولوجيا المتقدمة هي التي حددت نتيجة حرب الخليج الثانية، وعليه فالتقنية الحديثة والتكنولوجيا ادت دوراً بارزاً في حسم الحرب.

وهذا بطبيعة الحال يقودنا الى القول ان الفكر الاستراتيجي الايراني استند على رؤية استراتيجية من حرب الخليج الثانية قائمة على تصور مفاده: ان ايران يجب ان تكون مستعدة لاية احتمالات في المستقبل، وانها يجب ان لا تعتمد كثيراً على القيود الذاتية التي يفرضها الخصوم على انفسهم او على تمسكهم بالالتزامات الدولية[2]، ومن ثم فقد تشكلت قناعة لدى المحللين الاستراتيجين الايرانيين بان العامل الحاسم في تشكيل البيئة الاستراتيجية في المنطقة هو القوة العسكرية المتقدمة[3].

وعلى اية حال فأنه ومنذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي وجدت القيادة الايرانية انه من الضروري بالنسبة لها ان تمتلك رادعاً عسكرياً استراتيجياً، الا ان الموقف الرسمي الايراني ومنذ بداية التسعينات من القرن الماضي ومن خلال تصريحات المسؤولين الايرانيين بدأت تكتفي بالاشارة الى ان البرنامج النووي الايراني يرمي الى الاستخدامات السلمية وليست العسكرية[4]، ولعل اول تصريح على ذلك هو ما ادلى به المرشد الاعلى للثورة الاسلامية علي خامنئي عندما قال: (نحن لن نتنازل عن حقنا في الحصول على القدرات النووية، وان الضغوط والاتهامات الامريكية بشأن انتاج قنبلة نووية هي مجرد اكاذيب، وان ايران لا تحتاج الى قنبلة نووية، اذ ان الاسلحة النووية مخالفة لقواعد الاسلام[5].

ولكن بالمقابل نرى ان الوقائع تشير الى ان ايران تقودها دوافع متعددة للحصول على القدرات النووية اهمها هو تحقيق نوع من الهيمنة ضمن اطار بيئتها الاقليمية الخليجية ضمن مستويات عليا ولا سيما بعد ان فشلت ايران في ان تقدم نفسها انموذجاً حضارياً او ثقافياً او اقتصادياً لتهيمن به على

---

[1] سهيلة عبد الانيس محمد، التسلح الايراني في التسعينات واثره على الامن القومي العربي، رسالة دبلوم عالي، المعهد العالي للدراسات السياسية والاستراتيجية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٩٩، ص٧.

[2] عبد الوهاب عبد الستار القصاب، التأثير الجيوستراتيجي في سياسة التسلح الايرانية، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

[3] سهيلة عبد الانيس محمد، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.

[4] د. أحمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني- التطور والدوافع، مصدر سبق ذكره، ص٣١٢.

[5] د. ستار جبار علاوي، البرنامج النووي الايراني وتداعياته، مصدر سبق ذكره، ص١٥٤-١٥٥.

الاقليمية، فضلاً عن الافتراض القائم على ان سعي ايران للحصول على السلاح النووي انما يهدف الى البحث عن الهيبة والسمعة الدولية وكذلك تحقيق سياسات ردعية فعالة والتي تعد في حد ذاتها مبررات للحصول على القدرات النووية مما يسهم بالمحصلة في نقلها الى مستوى اعلى في التدرج الهرمي للحاجات الذي رسمه ماسلو(*)، لذلك فأن الحصول على القدرات النووية ووسائل ايصالها سوف يحقق لها قدراً كبيراً من ممارسة السياسات الردعية حيال خصومها ومنافع الهيمنة الاقليمية والدولية[1].

الدوافع الامنية:

يعد الامن اهم دوافع سعي الدولة لتطوير قدراتها العسكرية، وذلك لانه يحقق الهدف الاهم لها وهو المحافظة على البقاء أي حماية مصالحها من التهديدات المتوقعة او المحتملة، اذ يسوق منظرو الامن القومي الكثير من الدلائل للاشارة الى الامن العسكري بعده احد المحاور المهمة للامن القومي، اذ ان توظيف مفردات القوة العسكرية (الاستخدام الفعلي) هو احد الخصائص القديمة في العلاقات الدولية، ان القوة العسكرية لاية دولة هي محور امنها القومي[2].

وفي السياق نفسه فان الامن القومي الايراني يتأثر بجملة من المتغيرات بعضها ياتي من البيئة الداخلية والبعض الاخر ياتي من البيئة الخارجية (اقليمية ودولية)، كما انه يتاثر بمدركات صانع القرار في الدولة وتصوراته لموضوع الامن وكيفية تحقيقه والتحديات التي تواجهه، لذلك تسعى ايران الى ستراتيجية للامن القومي احدى مقوماتها الاساسية الاعتماد على الخيار النووي في الدفاع عن مصالحها العليا، فضلا عن وسائل التسلح التقليدية الاخرى، وفي سبيل ذلك فأن ايران سوف تسعى لامتلاك الاسلحة النووية من اجل تنفيذ سياسات ردعية تحد من امكانيات الخصم على تنفيذ تهديداته، وترتبط اساسا مع مفهوم الامن القومي للدولة[3].

وفي هذا الصدد يقول الرئيس الايراني الاسبق (محمد خاتمي): ان الوضع الاستراتيجي لجمهورية ايران الاسلامية في العالم والشرق الاوسط على وجه الخصوص يتطلب ان تكون لنا امكانيات

(*) ماسلو: ١٩٠٨-١٩٧٠: هو عالم نفساني امريكي اهتم في دراسته بالحاجات الانسانية والتي توصل من خلالها الى وضع نظرية (تدرج الحاجات الانسانية).

[1] عبد الستار القصاب، التأثير الجيوستراتيجي، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

[2] عامر مختار،تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية،مجلة السياسة الدولية، العدد(١٦٠)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة،٢٠٠٥،ص٥٦-٥٧.

[3] عبد الرحمن، انباء القوة العسكرية وتوازن القوى، مجلة الدفاع العربي،دار الصياد، العدد(٣)بيروت،١٩٩٨،ص٣٨٠.

عسكرية قوية، ولن نطلب الامن من أي جهة في سبيل تقوية دفاعاتنا وامكاناتنا العسكرية، و
النفس ومنع الاخرين من ارتكاب العدوان من اهم حقوق بلدنا[1].

لذلك فان تنامي الهواجس الامنية الايرانية حيال الولايات المتحدة الامريكية قد زادت
في ظل التهديدات الخارجية التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية ضدها، بسبب سعيها
للحصول على السلاح النووي ودعمها للارهاب، وبوصفها دولة غير ديمقراطية، ولا تحتر
الانسان، وحاجتها الى التغيير السياسي ضمن اطار مشروع الشرق الاوسط الكبير[2]، وقد تصا
مستويات هذه التهديدات بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، اذ بدأت الولايات المتحدة الامريكية تتهم
بأنها دولة تمارس الارهاب وترعاه وتملك صلات مع تنظيم القاعدة وحزب الله، كل هذه الاسباب
أدت الى ادخال ايران ضمن دائرة ما يسمى بـ(محور الشر) حسب التوصيف الامريكي[3].

وامتدادا لذلك فقد باتت ايران مدركة تماما بانها محاطة بالاخطار بعد حرب افغانستان
على العراق في العام ٢٠٠٣، ومن هنا فان الولايات المتحدة الامريكية اصبحت تتواجد
افغانستان شرقا، والعراق غربا، وفي دول اسيا الوسطى شمالا، وفي دول الخليج العربي
الامر الذي يشير الى تحول السياسة الامريكية تجاه ايران من الاحتواء الى الحصار والتطويق
الوجود العسكري الامريكي بطبيعة الحال يهدد الامن القومي الايراني ويشكل تهديدا جديا
عسكرية اميركية ضمن اطار الاستراتيجية الامريكية الجديدة التي تؤمن بمبدأ الضربات
اجل تجاوز أي تهديدات للمصالح الامريكية والاسرائيلية والغربية المرتبطة بها[5].

كما ان التهديدات والتحديات والمشكلات الاقليمية لعبت دورا مهما في تحفيز
امتلاك اسلحة الدمار الشامل، اذ ان الشعور بالتهديدات والمخاطر الدائمة من الدول المجاورة
هذه الدول الى البحث عن رادع فعال يقلل من حدتها او يضعفها ولاسيما حينما تكون

---

[1] نقلا عن: كوري انشيل، وجوديت اسجاخر،المضامين الاستراتيجية للتسلح النووي الايرانية،ترجمة:ابراهيم
الحكمة،بغداد،٢٠٠١ ،ص٧.

[2] د.عبد العزيز كامل، ازمة الخليج الرابعة- العالم ونوايا ايران النووية، صحيفة البيان
العدد(٢٢٨)،الرياض،٢٠٠٦،ص٦٣.

[3] السيد هاشم ميرلوجي،امريكا بلا قناع، ترجمة:علاء الرباعي،الغدير للنشر،بيروت،٢٠٠٣،ص١٤-١٥.

[4] محمد الحيدري،التحولات الجيوبوليتكية- الجغرافية الجديدة والامن الايراني،مجلد شؤون الاوسط،مركز الدراسات الا
والتوثيق،العدد(١٢١)،بيروت،٢٠٠٦،ص٥٩.

[5] امل حمادة، الملف النووي الايراني والسياسة الخارجية الايرانية،عرض موقع مركز الاهرام للدراسات السياسية وا
على شبكة الانترنت: http//www.ahram.org

...او ان تكون الدولة مجاورة لدولة اخرى اقوى منها[1]، ولاسيما اذا علمنا ان ايران تعيش في ظل بيئة ... غير مستقرة وتواجه تحديات ضمن اقليمها، اذ ان هناك (١٥) دولة تحيط بأيران من كل الجهات ... يجمع بينها نظام امن اقليمي متسق وواضح الخصائص والدلالات الاستراتيجية ، فضلا عن ايران ... بدول تمتلك فعلا السلاح النووي ومن ثلاث جهات، من الشمال روسيا، واوكرانيا، وروسيا البيضاء، وكازاخستان،ومن الشرق الهند وباكستان[2].

وتاسيسا على ماتقدم يمكن القول: بأن ايران في حال ان كانت نواياها بشان برنامجها النووي ... الوصول به الى امتلاك القدرات النووية للاغراض العسكرية، فأنه بالمقابل تبرز الى السطح ... الامنية والاخطار التي تواجهها سواء داخلية ام خارجية (اقليمية ودولية)، وهو احد المبررات التي ... ايران الى تبني هذا الخيار القائم على اساس امتلاك او الوصول الى الطموحات النووية (القدرات ... الفعلية).

... دوافع اخرى لأمتلاك القدرات النووية:

... الزعامة الايرانية للعالم الاسلامي: ترى ايران في العالم الاسلامي العمق الاستراتيجي القادر على ... الدورالريادي من الولايات المتحدة الامريكية والغرب برمته، فضلاً عن طموحاتها لقيادة العالم الاسلامي،ولاسيما بعد الثورة الاسلامية العام ١٩٧٩ مستندة في ذلك على استراتيجية شاملة لتغيير النظام العالمي برمته وتحويله الى نظام اسلامي[3].

وفي اطار ذلك ركزت ايران على البناء السياسي والعقائدي للمؤسسة العسكرية بقصد ضمان ... عالية لقواتها وذلك في اشارة منها لأمكانية توظيف القوات المسلحة لتصدير الثورة الاسلامية ... لدول المنطقة[4].

وعلى الرغم من المعوقات الداخلية والخارجية التي واجهت محاولات ايران للحصول على ... النووية الا ان ايران استمرت بتعزيز خيارها النووي لما يحققه لها من توازن اقليمي مع دول ... فضلا عن الهيئة الدولية ومكتسبات حماية الامن القومي الايراني، ومن هنا اكتسبت التوجهات

... توفيق،انتشار اسلحة الدمار الشامل بعد انتهاء الحرب الباردة،مجلة العلوم السياسية ، العدد(١٢٧)، جامعة بغداد ،كلية ... السياسية بغداد،٢٠٠٣، ص٢٠-٢١.

... عبد العظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الاوسط في اوائل القرن الحادي والعشرين، مكتبة الشروق الدولية، ...ص١٥٠.

... فرحان، ادراك التهديد واثره في ادارة الازمة الدولية، دراسة في العلاقات الامريكية الايرانية، اطروحة دكتوراه، كلية ... جامعة النهرين، ٢٠٠٧، ص١٢٤-٢٢٥.

... العمار، التسلح النووي الايراني، نظرة جيوستراتيجية حيثياته، مصدر سبق ذكره.

الايرانية في هذا الشأن اهمية كبيرة مع تنامي الطموحات الايرانية لتشكيل قوة اقليمية قادرة على
سياسات ردعية في النطاق الاقليمي وتصحيح مكانتها وزعامتها للعالم الاسلامي[1].

٢- تحقيق معادلة التوازن مع اسرائيل: لقد اشارت العديد من التقارير الاستراتيجية ومراكز
العالمية الى ان حجم الاسلحة النووية الاسرائيلة يقدر (٢٠٠) رأس وقنبلة نووية تم تجميعها
تسهم على زيادة قدراتها في مجال امتلاك الاسلحة النووية الاستراتيجية مما اسهم بالمحص
احداث خلل في التوازن الاستراتيجي مع دول اقليم الشرق الاوسط، ونتيجة لهذا الخلل في ميزان
ربما فكر الايرانيون في اصلاح هذا الخلل من خلال احدث نوع من التوازن (توازن الرعب
فمع هذا التوازن لا تستطيع اية دولة في المنطقة القيام بعدوان على ايران، ومن ثم قد تعد
ايران الى الامان في مقابل العدو التقليدي اسرائيل احد الدوافع التي ترجح سعي ايران لا
القدرات النووية[2].

٣- حالة العداء الامريكي حيال الجمهورية الاسلامية الايرانية:

يعد الخلاف الأمريكي- الايراني حالة فريدة، فمن ناحية ترى الولايات المتحدة الامريك
بينها وبين ايران عداء استراتيجيا عميقا بعد ان اطاحت الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ بكل
الامريكية في المنطقة،اذا قضت على نظام الشاه احد المرتكزات الاساسية للاستراتيجية الامريك
المنطقة وارست بالمقابل نظاما دينياً شديد العداء للولايات المتحدة الامريكية[3].

لذلك فقد عدت الولايات المتحدة الامريكية ايران قطبا من اقطاب محور الشر هذا جانب
جانب اخر سعت الولايات المتحدة الامريكية للترويج لفكرة ان لدى ايران برنامجا تسليحيا نوويا موا
تقوم به من انشطة سلمية، ومن ثم كان على ايران ان تعمل على امتلاك اشكال القوة كافة التي
من ردع خصومها على المستويين الاقليمي والدولي، خصوصا وانها اصبحت محاطة بقوى
هي(اسرائيل_باكستان_الهند)، فضلا عن الوجود العسكري الامريكي في منطقة الخليج العربي منذ
الخليج الثانية العام١٩٩١، واحتلال العراق العام ٢٠٠٣[4].

---

[1] شيماء معروف فرحان، مصدر سبق ذكره، ص١٢٤.

[2] حسين فتح الله، ماذا بعد صدمة انضمام ايران للنادي النووي، صحيفة الاهرام، العدد (٤٣٥٩٧) ٢٠٠٦/٤/١٨.

[3] ليلى حافظ، امريكا وايران، تاريخ من العداء الاستراتيجي، صحيفة الاهرام، العدد (٤٣٦٠١)، ٢٠٠٦/٤/٢٢.

[4] احمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الايراني: افاق الازمة من التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الدراسات
والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٦.

الرغبة في توسيع المديات الجيوبوليتكية للنفوذ الايراني في المنطقة العربية: تسعى ايران من خلال برنامج نووي عسكري الى حماية وتعزيز دورها الاقليمي، وتوسيع حدود هذا الدور ليكون الجمهورية الاسلامية الايرانية مكانه اقليمية متميزة لا تقل اهمية عن القدرات النووية المعطاه لكل من اسرائيل والهند، وباكستان، ومن هنا فقد نجحت ايران في الحصول على اسرار التجربة الباكستانية وحققت الكثير على صعيد تطوير قدراتها الصاروخية وتوسيع مديات نفوذها السياسي، والامني، والاقتصادي التي امتدت الى العراق، وسوريا، ولبنان، وفلسطين مما ينم عن طموحات جيوستراتيجية للاضطلاع بدور اقليمي متميز في اقليم الشرق الاوسط[1].

المبحث الثالث

القدرات النووية الايرانية وانعكاساتها على دول مجلس التعاون الخليجي:

ان صعود وتنامي الدور الايراني هو اكثر حساسية حيال دول مجلس التعاون الخليجي، فهذه الدول مجاورة لأيران مباشرة، ويعد النفط من ابرز امدادات الطاقة الرئيسة لديها، وتضم تجمعات شيعية في البحرين، والكويت، والمناطق الشرقية للمملكة العربية السعودية، ومن هنا فان بروز ايران كقوة اقليمية في المنطقة ولد هواجس امنية مقلقة لدول مجلس التعاون الخليجي جراء تنامي القوة العسكرية الايرانية والمخاطر المحتملة لسيطرة ايران الفعلية على خليج هرمز ممر النفط البحري الوحيد، وتعززت هذه المخاوف بعد نجاح ايران في بناء قدراتها العسكرية وتخصيب اليورانيوم، وعقد علاقات مع التجمعات الشيعية في هذه البلدان التي اخذت تطالب بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك فان دول مجلس التعاون الخليجي على انها غير قادرة على مواجهة ايران عسكريا مما دفعها الى الاعتماد على المتغير الخارجي الذي تمثله الولايات المتحدة الامريكية من اجل حماية مصالحها في مناطق الطاقة الا ان ذلك لم يبدد المخاوف الخليجية من الدور الايراني الصاعد ونمو قدراته العسكرية فضلا عن ذلك من ادوار محتملة له في تقرير مصير دول المنطقة والتدخل في الشؤون الداخلية لها[2].

---

[1] صحيفة توقع الاسواء، مجلة الحوادث، العدد (٢٥٨٠)، ٢٠٠٦/٤/١٤.

[2] د. صعود القوة الايرانية واثر ذلك على منطقة الشرق الاوسط(تحليلات)، المعهد الدولي للحوار العربي الامريكي ٢٠٠٦، الموقع http//www.aaediabgue.org.

ولقد أسهمت العديد من العوامل في زيادة فعالية بروز القوة الايرانية على مستوى العربية، ولعل من ابرزها[1]:

١- عدم الوصول الى تسوية شاملة للقضية الفلسطينية وموقف اسرائيل العدواني ازاء ذلك، فضلا السياسات الامريكية الداعمة للمواقف الاسرائيلية.

٢- هشاشة المواقف العربية واستسلامها للخطط الامريكية واستمرار سياسة القمع والاستبداد مما فجوة وثقة غير متبادلة بين الانظمة العربية وشعوبها، وبالمقابل افرز اعجابا بالمواقف والتجا الايرانية.

٣- نجاح ايران في تخصيب اليورانيوم، وهو ما اكده الرئيس الايراني احمدي نجاد العام وضرورة الاعتراف بها كدولة اقليمية كبرى، ثم جاءت المفارقة الاخيرة بزيارة الرئيس محمود احمدي نجاد الى العراق في ٢ /٣ اذار ٢٠٠٨ والتي اثبتت من خلالها ان قوة الاقليمية قد تعاظمت بشكل هائل بعد سقوط النظام العراقي السابق.

واتساقا مع ذلك يمكن ابراز المؤشرات الاساسية والنتائج المتمخضة عن بروز ايران كقوة على دول مجلس التعاون الخليجي .

اولا: الانعكاسات المستقبلية الاستراتيجية لبروز القدرات النووية الايرانية على دول مجلس الخليجي والخيارات الخليجية المطروحة:

ادى النزاع الايراني- الغربي ولاسيما الامريكي على خلفية سعي ايران لامتلاك برنامج نووي تدعي مخصص للأغراض السلمية الى تعزيز مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من حيازة الدول للتكنولوجيا النووية، واحتمال قيام سباق تسلح نووي بما له من مردودات سلبية وامنية وعسكرية المنطقة في ظل امتلاك اسرائيل لترسانة نووية عسكرية واحتقان ازمات المنطقة وتنامي التهديدات الاستراتيجية التي تواجه المنطقة العربية[2].

لذلك فأن سعي ايران المتواصل لامتلاك القدرة النووية حفز دول مجلس التعاون الخليجي الاعتماد على قدراتها الذاتية في حماية امنها بشكل عام والتعويل على المتغير الخارجي (الولا المتحدة الامريكية) كصمام امان لحماية دول مجلس التعاون الخليجي من أي تهديدات نووية مستقبلية، بيد ان هذه الحماية الامريكية يطغى عليها الطابع التقليدي، أي ان الولايات المتحدة الا

---

[1] المصدر نفسه.

[2] هشام منور، المملكة العربية السعودية وامتلاك السلاح النووي، المقومات والمحفزات، موقع المسلم: http://www.almoslim.net.

تعتمد في توفيرها الحماية لدول مجلس التعاون الخليجي على منظومات الاسلحة التقليدية، وتبعاً لذلك فان ايران اذا مامتلكت القدرة النووية التي تمنحها تأشيرة الدخول الى النادي النووي فأن الحماية الامريكية في اطار هذا التوصيف التقليدي تصبح لا قيمة لها، وبعبارة اخرى ان حيازة ايران للسلاح النووي سيجعل منطقة الخليج العربي غيرآمنة بما في ذلك الوجود الامريكي في المنطقة هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى سيؤدي امتلاك ايران القدرات النووية الى تعزيز وتكريس الخلل القائم في موازين القوى بين ايران ومجلس دول التعاون الخليجي.

وتأسيسا على ذلك فأن دول مجلس التعاون الخليجي ستعمد الى البحث عن بدائل لمواجهة طموحات ايران النووية سواء أكانت بدائل عسكرية او غير عسكرية، وفي هذا الصدد يمكن ان نضع عدة سيناريوهات خليجية لكبح جماح التهديدات النووية الايرانية ازاء دول مجلس التعاون الخليجي[1]:

السيناريو الأول: الخيار النووي لدول مجلس التعاون الخليجي (ألآعتماد على الذات)، ان الاساس الذي يستند اليه هذا السيناريو هو ان تلجأ دول مجلس التعاون الخليجي الى امتلاك القدرة النووية وذلك عن طريق التعاون فيما بينها خاصة اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار الوفرة المالية الضخمة التي تشهدها البلدان النفطية الخليجية والتي تدر مليارات الدولارات الى خزائن هذه الدول، اذ يشير تقرير حديث لـ(معهد ستوكهولم العالمي) على سبيل المثال الى ان عوائد صادرات دول مجلس التعاون الخليجي من النفط الخام تتراوح بين ٥-٩ تريليون دولار من الاعوام ٢٠٠٧-٢٠٢٠[2]، او ان تلجأ الى التعاون مع الدول النووية مثل الهند وباكستان وكوريا الشمالية، لا سيما اذا ادركنا ان هذه الدول تعاني من اوضاع اقتصادية متردية تجعلها مستعدة لبيع خبرات التكنولوجيا النووية الى دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن الواقع ان دول مجلس التعاون الخليجي تواجه معوقات كبيرة في مسعاها لامتلاك القدرة النووية سواء الاعتماد على قدراتها الذاتية ام بالتعاون مع دول اخرى ومن ابرزها:

ان دول مجلس التعاون الخليجي تفتقر الى الخبرات والامكانات اللازمة لأمتلاك السلاح النووي وانشاء برامج نووية خاصة بها.

التكاليف الباهضة التي ستؤدي الى ارهاق اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

وجود قوى اقليمية تعمل على عدم امتلاك دول مجلس التعاون الخليجي للأسلحة النووية لاسيما اسرائيل، اذ ان امتلاك دول مجلس التعاون الخليجي للقدرة النووية ووسائل ايصالها الحديثة

---

[1] امين ضياء الدين العمري، القدرة النووية الايرانية وانعكاساتها الاقليمية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص١٣٦-١٣٧.

[2] علي حسين باكير، العرب والخيار النووي، ٦/١٢/ ٢٠٠٨، الموقع:.Htpp://alibakeer.maktoobbbg.com

سيشكل خطرا وتحديا كبيرا للامن القومي الاسرائيلي، فضلا عن ان ايران بطبيعة الحال سوف لن تسمح لدول مجلس التعاون الخليجي لتطوير برامج امتلاك السلاح النووي، لاسيما اذا علمنا انها تفكر بجدية في ان تكون الطرف الموازن والمؤثر للمعادلة الامنية الخليجية.

٤- في الواقع ان دخول دول مجلس التعاون الخليجي في اطار تعاون مشترك مع كل من الهند اوباكستان اوكوريا الشمالية في سبيل الحصول على التكنولوجيا النووية سيكون له انعكاسات ذات مغزى سلبي على امن دول مجلس التعاون الخليجي.

السيناريو الثاني: الخيار الاقليمي: ويقصد به ان تلجأ دول مجلس التعاون الخليجي الى تحقيق امن منطقة الخليج وذلك عن طريق الاعتماد على قوى نووية اقليمية لمواجهة الطموحات النووية الايرانية وتبعا لذلك فان التحليل لا يستبعد قيام شراكة شرق اوسطية بين اسرائيل المالكة للسلاح النووي ودول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة الطموحات النووية الايرانية واحتوائها، لاسيما ان ايران تشكل تحديا استراتيجيا مشتركا بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي واسرائيل.

وفي حقيقة الامر نرى: ان هناك مجموعة من المعطيات التي تؤشر لنا احتمالات لجوء دول مجلس التعاون الخليجي الى اسرائيل للوقوف بوجه التهديدات النووية الايرانية الجديدة والمحتملة لامن الخليج العربي، ولعل من اهمها[1]:

١- التأكيد المستمر لدول مجلس التعاون الخليجي على ضرورة احراز تقدم في مسيرة التسوية بين العرب واسرائيل، وللدلالة على ذلك نؤشر بأن وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني (يوسف بن علوي) اكد على مسالة ضرورة اقامة السلام مع اسرائيل في اسرع وقت، اذ ان التسوية بين العرب واسرائيل لها اثر كبير في تعزيز مقتربات الشراكة بين اسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي مستقبلا.

٢- تطور مستويات العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي واسرائيل، اذ سعت دول الخليج الى الغاء المقاطعة الاقتصادية مع اسرائيل العام١٩٩٣ كما ان قطر واسرائيل اقامتا علاقات تجارية ولهما مكتب تمثيل صغير في كل من الدوحة وتل ابيب، وتم افتتاح اول مكتب تجاري اسرائيلي في الدوحة بتاريخ٢٧اذار العام ١٩٩٦[2].

---

[1] محمد نور الدين ضياء الدين العمري، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣-١٤٤.

[2] قطر تعرض التوسط بين اسرائيل والعرب، صحيفة صدى البلد، العدد (١٤٥٨)، ٢٠٠٨/٢/٢٦.

في العام ١٩٩٨ زار رئيس الوزراء الاسرائيلي (شيمون بيريز) الدوحة لحضور المؤتمر الاقتصادي الشرق الاوسط وشمال افريقيا[1].

وفي المجال الامني والعسكري برزت هناك علاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي واسرائيل، اذ قام وفد كويتي بزيارة عدد من المصانع الحربية المهمة في تل ابيب ضمن اطار عقد عدد من الصفقات العسكرية٤ ، هذا جانب ،ومن جانب اخر تم عقد اجتماع عسكري امني (سعودي-اسرائيلي) في فرنسا العام ١٩٩٤ الهدف منه تطوير مستويات التعاون المشترك الامني والعسكري بين الطرفين وفي ضوء هذه الدلائل والمؤشرات التعاونية بين الجانبين فأن التحليل الاستراتيجي لايستبعد ان يشمل هذا التعاون بين الجانبين ليشمل توفير حماية نووية من جانب اسرائيل لدول مجلس التعاون الخليجي للحد من تهديدات القدرات النووية الايرانية ازاء منطقة الخليج العربي[2].

السيناريو الثالث: الخيار الدولي (المتغير الدولي):

يفترض هذا السيناريو ان تتجه دول مجلس التعاون الخليجي الى ايجاد آلية مناسبة لخلق حالة توازنية مع الطرف الايراني ، أي تسعى دول مجلس التعاون الخليجي الى البحث عن شريك نووي يفرض مقتربات التوازن في منطقة الخليج العربي حيال التحديات الايرانية التي تهدد منطقة الخليج العربي، وهنا يستلزم الامر تعزيز العلاقات مع الحليف الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي ألا وهو الولايات المتحدة الامريكية[3].

اذ نرى: ان الولايات المتحدة الامريكية عملت على نصب ترسانتها الصاروخية واجهزة الرادار في الخليج وكان المبرر الاساس لهذا الانتشار العسكري في الخليج هو الحرب الامريكية على الارهاب ثم بعد ذلك تحول الى اجتياح العراق، والان اصبح مبرر الوجود العسكري الامريكي هو حماية الولايات المتحدة الامريكية(دول مجلس التعاون الخليجي) من القدرات النووية الايرانية[4]، وهذا ما (روبرت غيتس) وزير الدفاع الامريكي السابق بالقول:(ان بلاده تأمل بأقامة علاقات عسكرية متينة مع دول مجلس التعاون الخليجي)، واضاف الى ذلك (نسعى الى حصول تعاون ذات صيغ

---

[1] تطور العلاقات الاسرائيلية- القطرية، صحيفة الرؤية الكويتية، ٢٤ تشرين الثاني ٢٠٠٨.

[2] د. نور الدين ضياء الدين العمري، مصدر سبق ذكره، ص١٣٥-١٤٦.

[3] for abrief discussion, see sokolski, defusing the mullahs bomb, policy review, angust3, 2005 http://www.fronpagenag.com.

[4] Kuwait to sign nato security agreement during gulf conference next week, Kuwait news agency (KUNA) 6/12/2006.

متعددة الاطراف من اجل اقامة مظلة للصواريخ تغطي منطقة الخليج العربي لغرض الحد من ضـ
ايران وتهديدها لدول مجلس التعاون الخليجي عن طريق استخدامها تقنية تكنولوجيا الصواريخ الـ
لاسيما اذا ادركنا ان الشبكة الصاروخية الدفاعية مصممة لصد صواريخ فردية محدودة قد تصدر
او عن غير قصد من هذه الدول المارقة (ايران) بسبب امتلاكها اسلحة دمار شامل، وان عـ
بالولايات المتحدة الامريكية تنطوي على ابعاد صراعية تتعارض مع سياسة الولايات المتحدة الامريـ
لذلك رأت دول مجلس التعاون الخليجي ان هذا النظام يؤدي الى ازالة تهديدات الصواريخ البالـ
النووية الايرانية[2].

وفي ضوء هذه الطروحات فأنه من المرجح ان تلجأ دول مجلس التعاون الخليجي
الاحتماء بالمظلة النووية الامريكية في حالة امتلاك ايران للسلاح النووي، وهو ما آشارت اليه صـ
هارتس الاسرائيلية العام ٢٠٠٩ من ان وزيرة الخارجية الامريكية (هيلاري كلينتون) دعت الـ
الامريكي اوباما الى (ضرورة توفير المظلة النووية الامريكية الى دول عربية ومن بينها دول صـ
التعاون الخليجي لمواجهات الطموحات الايرانية)[3].

وفي السياق نفسه فقد اعلن مركز الخليج للأبحاث (بأن امتلاك ايران للقدرات النووية الصـ
سيدفع دول مجلس التعاون الخليجي الى توظيف الحماية النووية الامريكية كوسيلة فعالة لردع الطـ
النووي الايراني والحد من قدراته النووية المحتملة وتأثيراتها على امن المنطقة الخليجية)[4].

كما ان تنامي المخاوف الخليجية من المشروع النووي الايراني اصبحت واضحة بحكم الـ
والجوار الجغرافي من ايران[5]. وهو ما آشار اليه الامين العام لدول مجلس التعاون الخليجي (عبد الـ
بن حمد العطيه) في كانون الاول العام٢٠٠٥، الى ضرورة اعلان منطقة الخليج بدولها الستة، خـ
عن العراق وايران منطقه خاليه من اسلحة الدمار الشامل،لاسيما اذا علمنا ان المنشأت النووية الـ

---

[1] نقلا عن وزير الدفاع الامريكي السابق يحذر من ان ايران قد تستأنف برنامجها النووي بصورة مفاجئة، قناة العربية نـ
٢٠٠٧/١٢/٨ الموقع:.http://www.alarabiaa.net

[2] منعم خميس مخلف، سياسة التسلح النووي للقوى الكبرى ومستقبل الهرمية الدولية، دراسة مقارنة لنماذج مختارة، رسالة ماجسـ
كلية العلوم السياسية، النهرين، ٢٠٠٤، ص١١٢.

[3] اوباما سيوفر لاسرائيل مظلة نووية ضد هجوم ايران (الراصد الاسبوعي)، شؤون اسرائيلية، العدد (٢٦٨)، ١٤ ديسمبر
ص٥.

[4] مركز الخليج للابحاث، امتلاك ايران اسلحة نووية سيدفع دول المنطقة الى طلب الحماية الامريكية، صحيفة الشرق الاوسـ
(٩٤٣٧)، ٢٩ ايلول، ٢٠٠٤.

[5] صلاح الدين حافظ، عدم خلط الاوراق وبعثرتها، صحيفة ايلاف الالكترونية ٢٠٠٦/١/١١، الموقع:.www.elaph.com

مما نتصور من ارضنا الخليجية وان أي تسرب للمواد النووية ستكون له انعكاسات كبيرة على المنطقة[١].

وفي ضوء الطروحات السابقة فأن الرؤية الاستراتيجية التحليلية للبرنامج النووي الايراني لا توظيف مفردات القوة العسكرية في خانة المدركات الامنية الخليجية لمواجهة التهديدات النووية سواء تمثلت تلك الخيارات بنظام الدفاع الصاروخي او مظلة نووية، بل ان التحليل لا يستبعد على قدر كبير من الاهمية تتمحور حول صياغة سيناريو جديد ينم عن تعاون خليجي- اسرائيلي لتوجيه ضربة استباقية للمنشأت النووية الايرانية قبل وصول البرنامج النووي الايراني مراحل متقدمة[٢].

موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الايراني :

تراقب دول مجلس التعاون الخليجي بقلق أي تطور في القدرات النووية الايرانية وتعارض هذه شدة امتلاك ايران للقدرات النووية العسكرية بسبب الانعكاسات السلبية على الاستقرار الاقليمي وما قد يرافقه من احتمالات بروز لاعب او قوة اقليمية مجاورة لدول مجلس التعاون الخليجي، دول مجلس التعاون الخليجي ان نشاطات ايران النووية تشكل تهديد لأمن الخليج والشرق لك فقد اجتمع مجلس التعاون الخليجي في ايار من العام٢٠٠٦ في الرياض وابدى هواجسه ازاء طموحات ايران النووية وطالب رؤساء دول المجلس ايران بان تكون برامجها النووية ذات صداقية لتبديد مخاوف الدول الخليجية والمجتمع الدولي على حد سواء هذا جانب، ومن جانب ان دول مجلس التعاون الخليجي تعارض مسألة القيام بتوجيه ضربة عسكرية استباقية من الولايات المتحدة الامريكية او اسرائيل، ولكنهم حريصون بالمقابل على قيام الولايات المتحدة بممارستة الضغط على ايران في سبيل كبح جماح طموحاتها النووية[٣].

ان موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الايراني جاء في اعقاب تطورات فرضت نفسها على المنطقة،وانعكست على توازن القوى الاقليمية في الخليج العربي لمصلحة ان هذه التطورات الازمة التي فجرها الرئيس (محمود احمدي نجاد) ضد اسرائيل عندما طالب شهير بازالتها من الخارطة وعندما شكك في رواية الهولوكوست وقال: ان الاوربيين هم اكثر جريمة الهولوكوست ضد اليهود وليس الشعب الفلسطيني وعليهم ان يتحملوا تداعيات هذه

---

١. عثمان بن صقر، واخيرا قالها الخليجيون، صحيفة الشرق الاوسط، العدد (٩٨٩٥) ٢٠٠٥/١٢/٣١.
٢. د. سيف الدين ضياء الدين العمري، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.
٣. د. نادر عبدالله، قراءة في تداعيات الملف النووي الايراني، مجلة البيان الاماراتية، العدد شهر ربيع الاخر.

الجريمة، هذه التصريحات ادت الى بروز مواقف متصلبة ازاء ايران وحفزت اسرائيل الى التعامل مع ايران بعدها تهديد مؤكد وليس تهديد محتمل[1].

اما ثاني هذه التطورات: تمثل في تنامي الدور الايراني في العراق وهو ماأكده التحول في الخطاب الرسمي الامريكي حيال طهران حول طلب المساعدة في ترتيبات تهدئة الاوضاع في العراق في ضوء احتمالات حدوث انسحاب عسكري امريكي من العراق، هذه التطورات تكشف في مجملها ان ميزان القوى الاقليمية اصبح يميل لمصلحة ايران، فضلا عن التفوق الكبير في القدرات العسكرية الايرانية في ظل الطموحات النووية المستقبلية[2].

وفي مقابل البرنامج النووي الايراني وكيفية الحد منه قدم مجلس التعاون الخليجي مقترحات واضحة ومحددة جاءت على لسان (عبد الرحمن العطية) الامين العام لمجلس التعاون الخليجي في مؤتمر صحفي على هامش قمة ابو ظبي كانون الاول العام٢٠٠٥ ،أذ قال:((اننا نثق في ايران لاتريد ان نرى المفاعل النووي الايراني الذي هو اقرب الى شواطئنا من المسافة الفاصلة بين المفاعل (بوشهر) وطهران، والذي قد يسبب لنا مخاطر واضرار بيئية، وفي خطوة عملية لحل النزاع قال:(ان احد المقترحات على جدول الاعمال يدعوا للسعي من اجل التوصل الى اتفاق بين ايران ومجلس التعاون الخليجي بشأن أخلاء منطقة الخليج العربي من الاسلحة النووية[3].

لذلك فقد شكل تصاعد النفوذ الايراني في اقليم الشرق الاوسط ولا سيما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام٢٠٠٣ مصدر قلق كبير للمملكة العربية السعودية والتي رأت في تنامي النفوذ الايراني في العراق من ناحية، والسعي الدؤوب لامتلاك القدرة النووية من ناحية اخرى تهديدا ذا مغزى حقيقي للمصالح القومية الخليجية، لهذا حاولت السعودية ان تحقق توازن مع ايران عن طريق القيام بدور اقليمي فاعل في المنطقة يرمي الى تحجيم مديات النفوذ الايراني او موازنته مشدده في ذلك على عاملين[4]:

---

[1] خالد السرجاني، هل بدأ العد التنازلي لاحمدي نجاد؟ مختارات ايرانية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الموقع:.http://www.ahram.org

[2] عبد الجليل زيد، امن الخليج بين نظريات ثلاث، صحيفة الرياض، ١٠ اب ٢٠٠٦، العدد ١٣٧٧٣.

[3] د. محمد السعيد ادريس، التحديات الاقليمية للبرنامجالنووي الايراني، مختارات ايرانية، العدد (٦٦)، ٢٠٠٦.

[4] محمود عبده علي، الرياض تسعى لتحقيق التوازن مع طهران يلعب دور اقليمي فاعل يهدف الى محاصرة النفوذ الايراني، الموقع:.http://www. ,idle-east-online.com

الاول: ارتفاع اسعار امدادات الطاقة (الغاز الطبيعي، النفط) والتي تجاوزت سقف المائة دولار السنوات الماضية، فالسعودية اكثر ثراءا من ايران.

الثاني: الدور السعودي في اقليم الشرق الاوسط والذي يتمثل في المكانة الرمزية والشرعية التي وصفها حارسا لأقدس بقعتين لدى المسلمين(مكة المكرمة،المدينة المنورة).

واتساقا مع ذلك فأن للسعودية وضع خاص ضمن اطار الاستراتيجية الامريكية لأحتواء النفوذ الايراني، ففي كانون الثاني من العام٢٠٠٧ طرحت رايس وزير الخارجية الامريكية السابقة استراتيجية تنظيم صفوف القوى في الشرق الاوسط) ، وفي ضوء هذه الاستراتيجية اشتركت السعودية والتحالف البحري لمواجهة التجاوز التكنولوجي والاسلحة ذات المستويات فوق التقليدية للدول الاعداء، وهذا من جانب الولايات المتحدة الامريكية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة تزايد قوة ايران في المحيط الاقليمي[١].

وامتدادا لذلك فقد بدأت دول مجلس التعاون الخليجي الحديث عن امكانية الدخول الى حقل التقنيات السلمية للطاقة النووية، اذ تضمن البيان الختامي للدورة السابعة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي الذي عقد في السعودية للمدة من٩-١٠ كانون الاول العام٢٠٠٦ عددا من الفقرات الصلة بالمسألة النووية للأغراض السلمية والعسكرية، فقد حث ايران على الالتزام بالمعايير الدولية للأمن والسلامة، وان تراعي الجوانب البيئية في هذا الصدد بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبيل جعل اقليم الشرق الاوسط خالي من اسلحة الدمار الشامل ولاسيما منطقة الخليج مع الاقرار بحق دول الاقليم في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية للاغراض السلمية[٢].

وفي ٢١ نيسان العام٢٠٠٨ وقع كل من الشيخ عبد الله بن زايد ال نهيان وزير خارجية الامارات العربية المتحدة ووزير الخارجية الامريكية كونداليزا رايس على مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية[٣]، وفي الاطار نفسه اتفقت الولايات المتحدة الامريكية والسعودية في ٢٠٠٨/٥/١٦ على التعاون في مجال الاستغلال الامثل للطاقة النووية للأغراض

علي عنتر، المنافسة الاقليمية بين ايران والسعودية وموازين القوى في الشرق الاوسط، مختارات ايرانية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الاهرام، العدد مارس، ٢٠٠٨.الموقع:Htpp://acpss.ahram.org

احمد، العرب والتكنولوجيا النووية، التطورات الحديثة وافاق المشترك، كراسات استراتيجية، العدد ١٧٧، يوليو، ٢٠٠٧،

امريكية- اماراتية للتعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، نشرة واشنطن، مكتب الاعلام الخارجي في وزارة الخارجية الامريكية، الموقع على شبكة المعلومات:.http://www.usinfo.state.gov

السلمية، اذ ستقوم الولايات المتحدة الامريكية بمساعدة السعودية في تلبية متطلبات الطاقة ال
لتوظيفها في مجال الطب والصناعة وتوليد الطاقة الكهربائية وذلك طبقا لمعايير الوكالة الدولية
النووية، وتلتزم السعودية بالمعايير الدولية لمنع الانتشار النووي، ومكافحة الارهاب وانتشار
الدمار الشامل، وعدم السعي في سبيل الحصول على التكنولوجيا النووية الحساسة، وهو مايتناقض
مع اعمال ايران في هذا المجال[1].

واتساقا مع ذلك فأن مبررات توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو امتلاك الطاقة
يرتكز على حزمة من الدوافع الاقتصادية والاستراتيجية والتي تتعلق بالامن القومي، فمن ناحية
الاقتصادي نرى: ان دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من كونها دول رئيسة في مجال
امدادات الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) فأن هذا لاينفي حقها وحاجتها الكبيرة الى انتاج الطاقة
في اطار الاستعدادات الاستراتيجية لمرحلة مابعد النفط، لذلك فأن التخطيط المستقبلي لضمان
وعدم الارتهان الى موارد ناضبة يعد عنصرا اساسيا لأي تخطيط مستقبلي من هذا النوع[2].

ومع ان توجه دول مجلس التعاون الخليجي نحو امتلاك الطاقة النووية يرتكز على
استراتيجية واقتصادية، الا ان هناك العديد من الموجبات التي اضفت على المبررات السياسية
اهمية خاصة تتمثل في ان الاعلان عن هذا التوجه الخليجي جاء في الوقت الذي يحتدم فيه
حول البرنامج النووي الايراني، فضلا عن تصاعد تهديدات الحرب على الارهاب وما تحمله في
من تهديدات خفية او ظاهرة والتي تنعكس سلبا على طبيعة العلاقات الخليجية- الايرانية.

كما ان التصريحات التي صدرت قبل القمة الخليجية التي عقدت في الرياض العام
والتي تمحورت حول مخاطر انتشار اسلحة الدمار الشامل في المنطقة والتي سوف تحفز العديد
الدول الى المبادرة للدخول في برامج نووية سرية او علنية بهدف تشكيل معادلة توازنية امنية
في المنطقة، ولحماية مصالحها وينطبق هذا التوصيف على (دول مجلس التعاون الخليجي)[3].

---

[1] الولايات المتحدة الامريكية تساعد السعودية في الحصول على طاقة نووية للاغراض المدنية، نشرة واشنطن، مكتب الاعلام
في وزارة الخارجية الامريكية، الموقع على شبكة المعلومات:http://www.usinfo.stste.gov

[2] عادل البهنساوي، وتركي الصهيل، عوامل سياسية واقتصادية وقفت امام سعي الدول العربية للاستفادة من الدول النووية،
الشرق الاوسط، العدد (٦٠٣٠٠) ٢٠٠٧/٢/٩.

[3] سليمان بن صالح الخطاف، الطاقة النووية السلمية خيار ام مصير، السعودية العام خريطة طريق المستقبل خال من النفط
على الانترنت:.www.acegtisadian.net

واتساقاً مع ذلك يمكن القول: ان التوجه الخليجي نحو امتلاك الطاقة النووية ينطوي على بعدين اساسيين:

البعد الأول: ان دول مجلس التعاون الخليجي لن تقف مكتوفة الأيدي حيال الطموحات النووية الايرانية.البعد الاخر: الضغط على الولايات المتحدة الامريكية ودفعها الى ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية والعسكرية على ايران للحد من سياستها الرامية الى الهيمنة على المنطقة[1].

الخاتمة

ان قضية الانتشار النووي تحتل اليوم الصدارة في ميدان السياسة الدولية في ضوء المواجهة في اقليم الشرق الاوسط،ولاسيما منطقة الخليج العربي ،اذ ان ذلك يمثل فرصة غير مسبوقة لدول مجلس التعاون الخليجي لممارسة الضغوطات الاقليمية والدولية من اجل جعل اقليم الشرق الاوسط والمنطقة الخليجية خالية من الاسلحة النووية.

كما ان التهديدات التي تحيق بأمن دول مجلس التعاون الخليجي حقيقية، اذ ان المواجهة بين الولايات المتحدة الامريكية وايران والازمة الحالية في العراق قد تؤدي الى تصاعد مستويات التهديدات والتحديات في المنطقة الخليجية ،لاسيما اذ علمنا ان اذعان ايران للمطالب الغربية بوقف برنامجها النووي بات امرا شبة مستحيل ،كما ان قبول الغرب بأمتلاك ايران اسلحة نووية امر مستحيل ايضا وبالتالي اذا ماحسبنا الخسائر المترتبة التي سيتحملها كل طرف في حالة غياب التسوية فأن ذلك سيعزز امكانية التوصل الى تسوية ما.

اذ ان البرنامج النووي الايراني مازال يثير الكثير من التناقضات ،فضلا عن التباين في وجهات النظر بين كل من ايران التي تصر على ان برنامجها النووي مخصص للأغراض السلمية والولايات المتحدة الامريكية التي تشكك في توجهات البرنامج النووي ،فضلا عن المخاوف الخليجية حيال البرنامج النووي وتداعياته المستقبلية المحتملة على الامن الاقليمي والدولي ،خصوصا اذ ادركنا ان البرنامج النووي الايراني يعد في حد ذاته المشروع الاساس الذي تسعى عن طريقه ايران لأمتلاك القدرات النووية في ظل متغيرات البيئتين الاقليمية والدولية، ولاسيما بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ .

وتأسيسا على ماتقدم يتضح لنا ان الواقع الذي يتلائم الى حد ما مع مقتربات التفكير الستراتيجي الخليجي القائم على فكره مفادها:تشكيل اوصياغة معادلة امنية خليجية قادرة على كبح

---

[1] سلطان ناصر، الملف النووي الخليجي، قراءة في الابعاد المختلفة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية www.ecssr.com

جماح الطموحات النووية الايرانية ازاء امن الخليج العربي،اذ ان لدى دول مجلس التعاون الخليجي اسباب عدة تجعلها تفكر في امتلاك القدرات النووية لعل ابرزها:

١-مؤشرات البيئة الامنية المتغيرة في اقليم الشرق الاوسط ،ولاسيما بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ .

٢-تنامي اعداد الدول الساعية في اقليم الشرق الاوسط لأمتلاك الاسلحة النووية وخصوصا ايران .

٣-الوضع الجيوبوليتكي الذي يمثل حافزا قويا للتوجهات الخليجية ،ولاسيما السعودية للسعي لأمتلاك اسلحة نووية من اجل حماية مصالحها وامنها القومي ضمن مقتربات اقليم الشرق الاوسط وبالذات المنطقة الخليجية كرد فعل على التهديدات النووية الايرانية مستقبلا.

ومن هنا نستنتج ان حجم التهديدات والمخاطر الناجمة عن البرنامج النووي الايراني سوف تزداد في المستقبل المنظور ،لاسيما اذا تمكنت ايران من انتاج اسلحة نووية ومن ثم ممارسة نمط جديد من السلوكيات الاستراتيجية المستندة على سياسات ردعية جديدة عن طريق امتلاك القوة الفعلية (القدرات النووية الحقيقية)،الامر الذي سيدفع الدول الاخرى الى الدخول في اطار سباق تسلح نووي ،مما سيكون له انعكاسات ذات مغزى سلبي على مستقبل التوازن النووي في بيئة اقليمية غير مستقرة مثال ذلك منطقة الخليج العربي .

وعليه فأن التواجد العسكري الامريكي في العراق وافغانستان ومارافقه من تداعيات مع بروز ازمة البرنامج النووي الايراني قد ادى الى حدوث اختلالات اثرت بالمحصلة على امن المنطقة الخليجية واستقرارها ،ولاسيما بعد اختلال التوازن الاقليمي فيها لمصلحة ايران، وهذة التداعيات حفزت الدول الخليجية بالمقابل الى السعي لتحقيق توازن في علاقاتها مع بقية الاطراف الاقليمية والدولية لمواجهة المشروع النووي الايراني ، خصوصا ان ايران تقودها دوافع متعددة للحصول على القدرات النووية لعل ابرزها :تحقيق نوع من الهيمنة في اطار البيئة الاقليمية الخليجية وذلك عن طريق امتلاك الرادع النووي الذي يرمي بالمحصلة الى تعزيز القناعات المستقبلية لدى الخصوم المحتملين بأنها مستعدة للدفاع عن امنها ومكانتها على المستوى الاقليمي والدولي ،ممايسهم في وضع ايران كلاعب اقليمي بارز ضمن دائرة الدول الرئيسة في اقليم الشرق الاوسط وبالاخص منطقة الخليج العربي.

وفي ضوء الطروحات السابقة فأن الرؤية الاستراتيجية التحليلية للبرنامج النووي الايراني وانعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي ستفضي الى حالة من الارباك والخلل الذي سيصيب امن المنطقة الخليجية ،في الوقت الذي تتزايد فيه مستويات التوتر الاقليمي والدولي حول طبيعة البرنامج

النووي الايراني ، فضلا عن تنامي تهديدات الحرب على الارهاب وماتحمله في ثناياها من تحديات ستنعكس سلبا على طبيعة العلاقات الخليجية –الايرانية .

ومن هنا نستطيع ان نخلص الى عدة قرأءات اساسية اومحتملة لما ستنطوي عيه ازمة البرنامج النووي الايراني وانعكاساته على دول مجلس التعاون الخليجي وهي:

استمرار الحالة الراهنة:وتتمثل بأستمرار الجمهورية الاسلامية الايرانية في برنامجها النووي وعدم وقف تخصيب اليورانيوم مع استمرار الغرب في التفاوض معها، وتقديم رزمة من الحوافز الايجابية لاقناع ايران بأيقاف تخصيب اليورانيوم مع امكانية فرض عقوبات كلما رفضت ذلك،وهذة الحالة من شانها ان تبقي الامن الاقليمي في حالة من الارباك والاختلال،مما سيحفز دول مجلس التعاون الخليجي على التمسك ببقاء القوات الاجنبية في المنطقة الخليجية كخيار لمواجهة التهديدات النووية الايرانية آزاء منطقة الخليج العربي.

قبول ازمة البرنامج النووي سلميا:أي بمعنى ان تقبل ايران رزمة الحوافز المقدمة من قبل الغرب مقابل قبول الجمهورية الاسلامية الايرانية بأيقاف تخصيب اليورانيوم وهذا هو الاحتمال الاكثر ورودا،ويرافق رزمة الحوافز الاعتراف لايران بدور اللاعب الاقليمي في المنطقة الخليجية ،ولكن في اعتقادنا سيكون هذا الدور محدودا وستبقى الولايات المتحدة الامريكية هي اللاعب الاساس في المنطقة ،أي ان الولايات المتحدة الامريكية ستطلق يد ايران في المنطقة الخليجية شريطة ان لاتمس المصالح الامريكية بالاضافة الى امن اسرائيل ،اما غير ذلك فهو مسموح به، وهذا المسموح به سيكون على حساب امن دول اقليم الشرق الاوسط ولاسيما امن دول مجلس التعاون الخليجي.

التوظيف الفعلي للقدرات العسكرية: وهو احتمال ظلت تلوح به الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل بعملية عسكرية تستهدف المنشأت النووية الايرانية،وهذة القراءة لو صحت فانها ستصيب المنطقة بالشلل بسبب رد الفعل للضربات العشوائية التي ستوجهها ايران الى دول مجلس التعاون الخليجي لعدم ضرب الاهداف والمصالح الامريكية.

امتلاك ايران النووية: وفي حالة صحة هذا الاحتمال فأن اقليم الشرق الاوسط سيزداد اختلالا،وهذا سيحفز الدول الخليجية للدخول في سباق تسلح،فضلا عن السعي للحصول على القدرات النووية وهذا سيستغرق وقتا طويلا لذلك ستبقى المنطقة مضطربة، وذلك لعدم توافر الثقة المتبادلة بين دول مجلس التعاون الخليجي وايران.